المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 10-09-2007
الصفحـات : 33
العـــدد : 14989
المسلسل : 199

ملف صحفي

توقيف واستجواب وتعذيب نفسي للعرب والمسلمين في المطارات

المانيا تشدد الرقابة على الانترنت
واوروبا تجمد التعامل باتفاقية شينجين

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 10-09-2007 العـــدد : 14989
الصفحـات : 33 المسلسل : 199

عهود مكرم (برلين)

ست سنوات تمر اليوم على تفجيرات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن. والحرب على الارهاب باتت من أهم التحديات الدولية التي تواجه شعوب العالم . وفيما اختلف المراقبون حول كيفية محاربة الارهاب والسبل الرامية للكشف عن خلاياه بات هناك موقف موحد ومدعم لمطلب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ألا وهو انشاء مركز دولي لمكافحة الأرهاب اذ لم يعد كافيا أن تقوم كل دولة على حدة للتصدي لهذا التهديد الذى يأخذ كل يوم شكلا جديدا.

وعلى الساحة الأوروبية أكدت مصادر مطلعة لعكاظ أن استضافة المملكة لمؤتمر دولي لمكافحة الارهاب كانت بادرة تنم عن تعاون ايجابي من قبل دولة تعتبر مركز الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي .

وفي هذا الاطار بدأت جهود د. فولفجانج شويلبيه وزير الداخلية الألماني مع شركائه الأوروبيين في وضع جدول أعمال أوروبي يحصر خلايا الارهاب وكل من هو مشتبه فيه حتى ان وزراء الداخلية الأوروبيين أصدروا قرارا بدأ فعلا العمل به يتعلق بالمتاع والحقائب التي يأخذها الراكب معه في المطارات الأوروبية.. فيات من الممنوع وضع زجاجات البارفان أو الكريمات أو السوائل التي تستخدم للبشرة أو معجون الأسنان أو أي مادة صلبة في الحقائب التي يمكن أخذها في الطائرة. وكثفت المطارات طريقة التفتيش حتى أنه تعين على السيدات والشابات خلع الأحذية ذات الكعب العالي للكشف عليها والأكثر من ذلك فان الخانة التي توضح مكان المولد باتت أهم من الجنسية . فاذا كان صاحب جواز السفر مولودا في بغداد ويحمل جوازا بريطانيا فان ذلك لا يشفع له من اجراءات تفتيش مكثفة تستمر عدة ساعات نفس الشيء يواجهه المواطن في مطارات الولايات المتحدة.

وقد حكى أحد المسافرين من أصل مصري يحمل جواز سفر ألمانيا لعكاظ أنه تم احتجازه في ربيع هذا العام في مطار نيويورك ٤ ساعات كاملة للكشف عن هويته الحقيقية وهل هو مرتبط بخلايا ارهابية أو يقوم بالتبرع الى منظمات اسلامية ربما تكون تدعم خلايا ارهابية في العراق أو لبنان أو الشرق الأوسط أو أفغانستان ..

ويكفي أيضا أن يكون حامل الجواز اسمه عربي أو ينم على أي دولة عربية أو اسلامية ليتم توقيفه بصرف النظر عن جواز سفره وتبدأ عملية التعذيب النفسي والاهانة التي يتعرض لها المسافر الذى لا حول له ولا قوة.

وعلى الرغم من مطالبة عدد من المنظمات الانسانية الأوروبية بوقف عمليات التفتيش غير الانسانية لمجرد الاشتباه لأن خانة المولد لا تحظى باعجاب المفتش أو لأن المسافر يحمل اسما ينم عن انه مسلم أو قادم أصلا من دولة عربية . الا أن هذه العمليات تتنامى بشكل واضح ومخيف.

ولم تكتف عمليات ملاحقة الارهابيين ومحاربة الارهاب بهذا الحد من الاذلال الانساني للأبرياء وانما بدأت السفارات الأوروبية في الدول العربية تضع خانات جديدة تتعلق بالأسئلة التي ينبغي على المسافر الرد عليها قبل أن يسمح له بالحصول على تأشيرة دخول كما تراجع العمل باتفاقية شينجين التي تسمح للمسافر من الدول العربية بدخول أكثر من دولة أوروبية وبات عليه أن يقدم تقريرا وافيا عن أسباب زيارته ويؤكد على تذكرة العودة الى موطنه.

وقد بدأت سفارات ألمانيا الاتحادية في الدول العربية والاسلامية باستخراج استمارات جديدة للحصول على تأشيرة دخول ألمانيا تحتوي على اسئلة عديدة منها مثلا هل سافرت الى أفغانستان ولماذا.. هل تبرعت لأفغانستان أو هل تبرعت للبنان أو لمنظمات اسلامية ومتى وما حجم التبرعات وأسئلة أخرى تدخل في الصميم الانساني ولا دخل لها بالحصول على تأشيرة ناهيك عن ان صاحب التأشيرة يتعين عليه أن يعطى عنوانا في ألمانيا وأسماء الأشخاص الذين يعرفهم وتقوم سلطات الخارجية والأمنية بالاتصال بهذا الشخص للتأكد من أنه يعرف الشخص الذى طلب التأشيرة.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 10-09-2007 العـــدد : 14989
الصفحـات : 33 المسلسل : 199

أما أهم الاجراءات الجديدة التى بدأت تتبع في ألمانيا وفي عدة عواصم أوروبية هى تحذير للسائح العربي من نقل نقود معه الى أوروبا تتعدى مبلغ الـ ١٠ آلاف يورو فاذا زاد المبلغ عن ذلك يجب أن يعطي تقريرا وافيا للسلطات المسؤولة.

ومع هذا الشكل الجديد للعالم بعد تفجيرات ١١ سبتمبر وبعد مرور ست سنوات عليها طالب وزير الداخلية الألماني د.فولفجانج شوبليه بتشديد الرقابة على شبكة الانترنت في ألمانيا وحصر اتصالات الصحفيين وهو الأمر الذى اعترضت عليه نقابة الصحفيين في ألمانيا وتم ايقاف هذه الاجراءات ولكنها باقية لكل مواطن ألماني لا سيما الاتصالات بالخارج وبالدول العربية والاسلامية.

والقانون الجديد الذى تدعمه هيئة مكافحة الجريمة وترفضه الأحزاب الألمانية لا سيما وزراء العدل لم يعد مجرد مسودة وانما اصبح قرارا يحتوي على نقاط معينة تطالب بتنفيذها..

والسؤال المطروح الآن ينطوي على المراقبة التقنية اذ يقول بيتر شار المسؤول عن مؤسسة حماية المواطن من التنصت الخارجي والتجسس على خصوصياته من قبل أجهزة الدولة ان مطالب وزير الداخلية الألماني تتعارض مع بنود الدستور.